مقدمات كتب مقالات الفِرق:
مداخل لتقويم العلم وتسديده

د. عمر مبركي
أستاذ العقيدة المشارك بمؤسسة دار الحديث الحسنية، جامعة القرويين المغرب

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى استئناف النظر في مقدمات الكتب التي أُلفت في علم مقالات الفِرق، لما تتضمنه من أفكار يُمكن أن تُفيد في تقويم مسيرة هذا العلم وربطه بالمشكلات المعاصرة التي تَشغل العقل المسلم. ويَنقسم البحث إلى ثلاثة محاور: خُصص الأول لشرح وظائف هذا العلم ومقاصده، وهي: وظيفة التعليم، ووظيفة البيان ووظيفة التَّأريخ ووظيفة التقويم. وأُفرد الثاني لبيان العيوب التي وقع فيها بعض من صَنَّف فيه، وخُصص الثالث لعرض طائفة من الضوابط والقواعد التي تُسهم في تجاوز بعض ما يَرِد على مصنفات هذا العِلم من النقائص. وقد انتهى البحث إلى نتائج، منها: أن هذا العلم مُفيد جدا في فهم بعض الأفكار التي تُسيطر اليوم على فئات غير قليلة من شباب الأمة، كالتكفير والاستهانة بالتكاليف الشرعية، وأن بعض مصنفات هذا العلم مليئة بمضامين وأحكام تحتاج إلى إعادة نظر، وفق القواعد والضوابط المفصلة في ثنايا البحث.

الكلمات المفتاحية: علم مقالات الفِرق، الفِرق، المقدمات، التقويم، التصحيح.

Abstract:

The aim of this research is to resume consideration of the introductions of books that have been written in the science of Islamic creeds articles, because of their ideas that can be useful in revaluating the journey of this science and linking it to contemporary problems that preoccupy the Muslim mind. The research is divided into three chapters: the first axe explains the functions and purposes of this

science: The function of the indication, the function of dating, and the function of the assessment. The second was devoted to identifying the flaws made by some authors in this field, and the third was devoted to presenting a range of rules and regulations that contribute to overcoming some of these flaws of those books. The research has come to many conclusions, Including: This science is very useful in understanding some ideas that control today a large categories of the Islamic nation's youth, such as *takfīr* and underestimating provisions of the Shariah, and that some of the books of this science are full of implications and terms that need to be reconsidered, according to the rules and regulations detailed in research's aspects.

Keywords: Science of Islamic creeds, Islamic creeds, Introductions, Revaluation, Correction.

مقدمة

علم مقالات الفِرق هو العِلم الباحث عن ضبط المذاهب المتعلقة بالاعتقادات الإلهية، وهي كثيرة، على ما أَخبر به النبي صلى الله عليه وسلم. وثمرة هذا العلم ومنفعته ظاهرة جدا[1]، فهو الكاشف عن أصول الفِرق العقدية وآرائها والمبين لمذاهب أصحابها في مختلف أبواب الاعتقاد. ولا يَخفى على كل ذي نظر، أنه ما زالت لأفكار تلك الفِرق سطوة على عقول الناس وأفئدتهم، خلافا لمن يعتقد أنها اندرست ولم يعد لها وجود إلا في بطون الكتب والتصانيف. فما زال للفكر الخارجي حضور بين المسلمين، وإن لم يكن باديا بالمشاهدة، فإن آثاره واضحة لكل ناظر ومتأمل، وما زالت آراء المعتزلة في المعجزة والتأويل والإعلاء من شأن العقل وجعله حاكما ومُهيمنا، تستهوي عقول طائفة غير قليلة من الباحثين والدارسين، أما الإرجاء فقد

[1] - أبجد العلوم للقنوجي: 521.

بَسط سُلطانه على أعداد غير يسيرة من المسلمين، وإن بشكل مستتر غير ظاهر .. وإن من واجبات الوقت أن ينبري الباحثون والعلماء لإعادة إحياء هذا العلم، كونَه يُقدم تفسيرا دقيقا لبعض الظواهر والأحداث التي تُهدد كيان الأمة، كالتكفير، والاستهانة بالتَّكاليف الشرعية، والإلحاد وغيرها.

يروم هذا البحث استئناف النظر في المصنفات التي أُلفت في علم المقالات والفرق، والولوج إليها من مدخل المقدمات، اعتبارا لما تَتَضمنه من أفكار، يُمكن أن تُفيد في تقويم مسيرة هذا العلم وربطه بالمشكلات المعاصرة التي تَشغل العقل المسلم، تمهيدا لإحيائه وبعثه من جديد.

ويستفيد هذا البحث من المصادر الأصيلة التي ألفت في هذا العلم[1]، إضافة إلى الأبحاث والكتب المعاصرة التي أنجزت عن الفرق الإسلامية، خاصة تلك التي وقفت على عِلل هذا العلم ورصدت، ولو من طرف خفي، عيوب المصنفات الرئيسة فيه، ومن تلك الكتب:

- **مذاهب الإسلاميين** لعبد الرحمن بدوي: جاء هذا الكتاب في قسمين، خصص الأول لأهم مذهبين إسلاميين في علم الكلام، وهما المعتزلة والأشعرية، وأفرد الثاني للمذاهب الإسلامية ذات المنزع الفلسفي الباطني كالإسماعيلية والقرامطة والنصيرية. ويتصل هذا الكتاب بموضوع بحثنا، كونَه تضمن نقدا مختصرا لكتاب "**مقالات الإسلاميين**" لأبي الحسن الأشعري، مُفاده أن في تأليفه اضطرابا وسوء تنظيم وتكرارا، وقد استند بدوي في هذا على كلام هلموت ريتر ناشر الكتاب، الذي أشار في مقدمة نشرته إلى أن الأشعري زاوج في تأليفه لهذا الكتاب بين طريقتين، حيث ينطلق أحيانا من ترتيب الفرق الدينية، وأحيانا من ترتيب المسائل، ولهذا وقع في التكرار كثيرا، وانتهى ريتر إلى أن هذا عيب من عيوب التأليف. وقد صوب بدوي هذا الحكم، فقال: "**وحكم ريتر صائب تماما، إذ يلاحظ في هذا الكتاب.. كثرة التفريع أحيانا بدون موجب، وكثرة التكرار للرأي الواحد في مواضع متعددة، وعدم الفصل بين مذاهب الفرق بوضوح**"[2].

---

[1] - نقصد: مقالات الإسلامين واختلاف المصلين لأبي الحسن الأشعري، والفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية منهم لأبي منصور عبد القاهر البغدادي، والتبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين لأبي المظفر الإسفراييني، والملل والنحل لأبي الفتح محمد عبد الكريم الشهرستاني، والفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم الظاهري.

[2] - مذاهب الإسلاميين لعبد الرحمان بدوي: 525.

- **تاريخ الفرق الإسلامية السياسي والديني: الخوارج والمرجئة** لمحمد إبراهيم الفيومي: تضمن هذا الكتاب نقدا وتقويما لمناهج المؤلفين القدامى في الفرق، من ذلك تكلفهم في تصنيف الفرق وتعدادها ليوصلوها إلى اثنين وسبعين أو ثلاثا وسبعين فرقة، وهذا في نظر الكاتب، تكلف شديد مخالف للسنن الطبيعية في تطور الأشياء، "**إذ من الصعب أن نحمل عصرا واحدا مخاض ولادة جميع الفرق الإسلامية التي تضمنها الحديث، وكأن قانون التطور وقف عند القرون الأولى. بينما الحديث ورد في ذم التفرق ومدح الوحدة**"[1].

- **تاريخ الفرق الإسلامية السياسي والديني: شيخ أهل السنة والجماعة الإمام أبو الحسن الأشعري: فحص نقدي لعلم الكلام** لمحمد إبراهيم الفيومي: نعثر في ثنايا هذه الدراسة على تقويم مختصر لكتاب "**مقالات الإسلاميين**" للأشعري، وقد كان تقويما إيجابيا، حيث ذهب إلى أن أبا الحسن عرض مذاهب الفرق عرضا موضوعيا لا تشوبه شائبة، ولم يكن سبابا ولا فاحشا، وكان أمينا في عرضه، دقيقا في منهجه. ويرى المؤلف أن هذه الخصائص هي التي بوأته المكانة المرموقة والمنزلة السامية بين الموافقين والمخالفين على السواء[2].

- **تيارات الفكر الإسلامي** لمحمد عمارة: ويقصد بالتيارات المدارس الفكرية والفرق الكلامية والسياسية القديمة والحديثة، كالخوارج والمرجئة والمعتزلة والزيدية والسلفية والأشعرية والشيعة والوهابية والسنوسية والمهدوية.. وقد انتقد عمارة، وهو يعرض أفكار هذه الاتجاهات، مؤلفي مقالات الفرق من نواح متعددة، منها اختلافهم في عدِّ الفرق وتعدادها، ففرق المرجئة مثلا عند البغدادي تسعة، وعند الشهرستاني أربعة أصناف، وعند الخوارزمي ست فرق، بينما جعلهم ابن حزم فرقتين. وسبب هذا الاختلاف الواسع أنهم يعتبرون كل صاحب رأي أو مسألة زعيم فرقة أو مدرسة أو تيار[3]!! ويرى عمارة

[1] - تاريخ الفرق الإسلامية السياسي والديني: الخوارج والمرجئة لمحمد إبراهيم الفيومي: 3.

[2] - تاريخ الفرق الإسلامية السياسي والديني: شيخ أهل السنة والجماعة الإمام أبو الحسن الأشعري: فحص نقدي لعلم الكلام لمحمد إبراهيم الفيومي: 75.

[3] - ينظر: تيارات الفكر الإسلامي لمحمد عمارة، ص: 34.

أيضا، أن هؤلاء المصنفين أهملوا الأصول السياسية والدوافع الاجتماعية التي عاش فيها أصحاب هذه المقالات وأثمرت نشأة الفرق الإسلامية[1].

ويلاحظ على هذه الكتب والدراسات،[2] أنها لم تخصص حيزا كافيا لتقويم مسيرة علم المقالات ونقد المصنفات فيه، فما ورد فيها من النقد والتقويم إنما يأتي في معرض كلامهم عن تلك الفرق والمذاهب. وهكذا، فإن هذا البحث يحاول أن يسد هذا النقص ويملأ هذا الفراغ.

وقد جاء البحث في ثلاثة مباحث وخاتمة، خصّص الأول لشرح مقاصد هذا العلم ووظائفه وهي: وظيفة التعليم، ووظيفة البيان، ووظيفة التأريخ ووظيفة التقويم. وأُفرد الثاني لبيان العيوب التي وقع فيها بعض من صَنَّف فيه، وهي: التوسع في تعديد الفرق دون استناد إلى قانون أو أصل، والإكثار الممل أو الاختصار المخل، واستعمال الأغاليط في حق الخصوم، والشدة والقسوة على المخالفين، وتكفير الخصوم ورميهم بالزندقة والنفاق، وجعل لازم المذهب لازما. وخصص الثالث لعرض طائفة من الضوابط والقواعد التي يمكن أن تُسهم في تجاوز بعض ما يَرد على مصنفات هذا العِلم من النقائص، وهي: وجوب الاعتماد على المصادر الأصلية للفرق، وفحص أسانيد الروايات والأقاويل، وعدم التسرع في تكفير المخالفين بمجرد الشبه والتأويلات. أما الخاتمة فقد تضمنت أهم نتائج البحث وتوصياته.

المبحث الأول: مقاصد العلم ووظائفه من خلال المقدمات

يَسود الاعتقاد لدى طائفة من الباحثين، أن هذا العلم لا فائدة منه، وأن الاشتغال به صرف للوقت والجهد بلا طائل، لأنَّ الفِرق التي يُؤرخ لأفكارها ويَحكي مذاهب أهلها، أغلبها باد واندثر، فصار أثرا بعد عين.. وأنَّ دراسة هذه المذاهب والفِرق والكلام في الخلاف الذي شَجَر بينها، نكء للجراح وقلب للمواجع

[1] - ينظر: المصدر نفسه.

[2] - ألف المعاصرون كتبا كثيرة عن الفرق والمذاهب العقدية، منها: "في الفلسفة الإسلامية (منهج وتطبيقه)" لإبراهيم مذكور، تناول في الجزء الثاني منه كثيرا من الفرق والتيارات كالمعتزلة والأشاعرة والفلاسفة والماتريدية والسلفية والشيعة والمتصوفة. وكتاب: "نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام" لعلي سامي النشار، تضمن كلاما طويلا عن الفرق كالشيعة والقرامطة والإسماعيلية والمتصوفة.. وقد اقتصرنا في المتن على إيراد بعض النماذج التي تتصل بموضوع بحثنا.

التي لم تَندمل بعد، وتعميق للهُوة السحيقة بين فِرق المسلمين. كما أن في مزاولة أبحاثه ومسائله إحياء للمعتقدات الفاسدة التي مات كثير منها أو يكاد.

في مقابل هذا الرأي، انبرى باحثون آخرون للدِّفاع عن هذا العلم وبيان أهميته وخطورته، متمسكين بحجج كثيرة، أوضحها ما ذكرناه، من أن الفِرق لا تموت وأنَّ الأفكار تَبقى ولا تبيد، فلكل قوم وارث.. فَفِكر الخوارج لا يزال موجودا وإن انقرض اسمهم، وآراء الجبْرِية القائلين بأن الإنسان مَجبور على فعله، لا يزال لها سلطان واضح على قلوب طوائف كثيرة من المسلمين وعقولهم، وكذلك يُقال عن الإرجاء والقول بالقدر.. وغيرها من الأفكار والمقالات.

ليس قصدنا في هذا المبحث عرض حُجج الفريقين وفحص مستندات كل منهما، وإنما القصد أن نبين بعض وظائف هذا العلم الدَّالة على مقدار الحاجة إليه، وذلك اعتمادا على ما ذكره المصنفون في مقدمات كتبهم.

إنَّ الناظر في هذه المقدمات، يقف على أن لهذا العلم وظائف كثيرة ومقاصد متعددة، من أهمها:

أولا – وظيفة التعليم:

إنَّ من وظائف هذا العلم تقريب عقائد الفرق وبيان أصولها للتلامذة والطلاَّب، بأسلوب مُيَسّر قريب، يُراعي مستوياتهم الفكرية والمعرفية.

ومن المؤلفات التي انبَرت لتحصيل هذا الغرض، كتاب: "**الفَرق بين الفِرق**" لأبي منصور عبد القاهر البغدادي، حيث صرَّح في مقدمته أنَّ الباعث إلى تأليفه، هو الاستجابة لرغبة تلاميذه ومريديه، الذين طلبوا منه بيان معنى الحديث النبوي: (**افترقت اليهود على إحدى وسبعين فِرقة، وافترقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة**)[1].

[1]- ورد بألفاظ متقاربة في: سنن أبي داود، كتاب السنة، باب شرح السنة، رقم: 4596. سنن الترمذي: أبواب الإيمان، باب ما جاء فيمن يموت وهو شهيد، رقم: 2640.

قال البغدادي: "**سألتم، أسعدكم الله بمطلوبكم، شرح معنى الخبر المأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم، في افتراق الأمة ثلاثا وسبعين فرقة منها واحدة ناجية، تصير إلى جنة عالية، وبواقيها عادية تَصير إلى الهاوية والنَّار الحامية، وطَلبتم الفَرق بين الفِرقة النَّاجية التي لا يزل بها القدم ولا تزول عنها النعم، وبين فِرق الضلال الذين يرون ظلام الظلم نورا، واعتقاد الحق ثبورا وسيصلون سعيرا، ولا يجدون من الله نصيرا**"[1].

وقد رأى البغدادي، أنَّ الواجب يقتضي إسعاف التلاميذ بمطلوبهم في "إبانة الدين القويم، والصراط المستقيم، وتمييزها من الأهواء المنكوسة والآراء المعكوسة، ليهلك من هلك عن بينة، ويحيا من يحيا عن بينة"[2].

ويتَّصل بهذه الوظيفة أيضا، ما أَلمع إليه أبو الحسن الأشعري، في مقدمة كتابه "مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين"، حيث قَصَد عَرض مقالات المنتسبين إلى الملة الإسلامية، واختصارها، دون إطالة ولا إكثار[3]، وهذا قصد تعليمي كما لا يخفى.

ثانيا – وظيفة البيان والتعريف:

من وظائف هذا العلم أيضا، أن تُعرف الفِرق المائلة عن الحق، لتُتقى أفكارها وتُجَنب عقائدها.. وقد أشار القِنّوجي إلى هذه الوظيفة في التَّعريف الذي حدَّ به هذا العلم قائلا: "هو علم باحث عن ضبط المذاهب الباطلة المتعلقة بالاعتقادات الإلهية، وهي على ما أخبر به نبينا صلى الله عليه وسلم عن هذه الأمة اثنتان وسبعون فرقة"[4].

ومن المصنِّفين الذين أشاروا إلى هذه الوظيفة، تصريحا، أبو المظفر الإسفرايني، إذ نَصَّ في مقدمة كتابه "التَّبصير في الدين" على أنه أراد أن يجمع كتابا يَصف فيه الحق وخاصيته، ويُبين فيه مذاهب أهل الباطل وشبههم، ليزداد المطَّلع عليه استيقانا في دينه، فلا يلتفت بعدها لشبههم وتلبيساتهم. قال: "**فأردت**

[1] - الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية منهم لأبي منصور البغدادي:21.

[2] - المصدر نفسه.

[3] - مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين لأبي الحسن الأشعري: 33.

[4] - أبجد العلوم للقنوجي: 521.

أن أجمع كتابا فارقا بين الفريقين، جامعا بين وصف الحق وخاصيته والإشارة إلى حُججه، ووصف الباطل وحد شبهه، ليزداد المُطَّلع عليه استيقانا في دينه، وتحقيقا في يقينه فلا ينفذ عليه تلبيس المبطلين، ولا تدليس المخالفين للدين"[1].

وتحقيقا لهذا المقصد، فإن الإسفراييني لم يكتف في كتابه بعرض عقائد الفرق ووصف مقالاتها، بل عمد إلى مناقشتها وبيان عوارها، ثم أفرد بابا خاصا "**في بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة وبيان مفاخرهم ومحاسن أحوالهم**"[2]، ذَكَر فيه صفات عقائد الفرقة التي يَرى أنها على الحق، وعَزَّز كل عقيدة من هذه العقائد بدليل عقلي وشرعي، "**ليورد من أَحكمه على الخصم المُقِّر بالشريعة الأَدلة الشرعية، وعلى الخصم المُنكِر للشريعة من طبقات الملحدين الأدلة العقلية، فيقوى على الفريقين.. فلا تكاد تنفذ عليه حيل أهل الإلحاد والبدعة والخدعة عن الديانة"**[3].

ونجد الإلماع إلى هذه الوظيفة واضحا عند أبي منصور البغدادي أيضا، كما تَبيَّن من النص الذي نَقلناه من مقدمة "**الفَرق بين الفِرق**"، وفيه أنَّ الهدف من تصنيف هذا الكتاب: إبانة الدِّين القويم وتمييزه عن الأهواء المردية والآراء المعكوسة.

وقد ختم كتابه بِبَاب في بيان أوصاف الفرقة الناجية، وبيان محاسن المنتسبين إليها، كما وَضع معايير للتَّمييز بين من هو على ملَّة الإسلام ومن هو خارجها. قال: "**والصَّحيح عندنا أنَّ أُمة الاسلام تَجمع المُقّرين بحدوث العالَم، وتوحيد صانعه وقدمه، وصفاته، وعدله، وحكمته، ونفي التشبيه عنه، وبنبوة محمد صلى الله عليه وسلم ورسالته إلى الكافة، وبتأبيد شريعته، وبأن كل ما جاء به حق، وبأن القرآن منبع أحكام الشريعة، وأنَّ الكعبة هي القبلة التي تجب الصلاة إليها، فكل من أقر بذلك كله، ولم يشبه ببدعة تؤدي إلى الكفر، فهو السُنّي المُوَحِّد.."**[4].

1 - التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين للإسفراييني: 15.
2 - المصدر نفسه: 16. وانظر أيضا: 129.
3 - التبصير في الدين للإسفراييني: 157.
4 - الفرق بين الفرق للبغدادي: 30.

ثالثا - وظيفة التأريخ:

ذكرنا فيما تقدم، أنَّ بعض المصنفين في هذا العِلم، لم يقفوا عند وصف مقالات الفِرق والمذاهب، ولم يكتفوا بعرض عقائدها، بل عمدوا إلى مناقشتها والرد عليها. بينما سلك آخرون مسلكا مخالفا، يقوم على مجرد التَّعريف بهذه الفرق، والتأريخ لأفكارها، ثم يَتركون للقارئ النبيه مهمة التمييز بين الحق والباطل والصحيح والفاسد منها.. ومن الذين اتبعوا هذا المسلك: الأشعري، والشهرستاني، والقاسمي.

لقد أشار الأشعري في مقدمة "المقالات" إلى أنه لا مناص لمن أراد التَّمييز بين الفِرق، من معرفة مذاهبها ومقالاتها، وفي كلامه هذا تنبيه إلى إحدى الوظائف الرئيسة لهذا العلم، وهي التأريخ لأفكار المذاهب الاعتقادية، حتى يُكون عونا على التمييز بينها والحكم عليها بالصحة أو البطلان. ولقد كان الأشعري من أشدِّ المصنفين في هذا العلم وفاء بهذا الغرض، فكان يتوسع في إيراد المذاهب من غير تعصب لهم، ولا كسر عليهم.

وإذا كان الأشعري قد أشار إلى هذا الغرض تلويحا، فإن الشهرستاني ذكره تصريحا، حيث شَرَط على نفسه في مقدمة كتابه "الملل والنحل"، أن يورد مذاهب الفِرق كما هيَّ في كتبهم، دون أن يُبين صحيحها من فاسدها. قال: "**وشرطي على نفسي، أن أُورد مذهب كل فِرقة على ما وجدتُه في كتبهم، من غير تعصب لهم، ولا كسر عليهم، دون أن أُبين صحيحه من فاسده، وأُعَيِّن حقه من باطله، وإن كان لا يخفى على الأفهام الذَّكية في مدارج الدلائل العقلية لمحات الحق ونفحات الباطل**"[1].

ومن المصنفين الذين اختاروا هذا المسلك، جمال الدين القاسمي في كتابه: "**تاريخ الجهمية والمعتزلة**"، حيث بيَّن في مقدمة الكتاب أنه لم يُرد محاكمة عقائد الجهمية والمعتزلة، ولا الرد على آرائهم، وإنما أراد جمع ما تيسر من شؤونهم، وذكر أطراف من أخبارهم من الوِجهة التاريخية.

قال مُبيِّنا الباعث الذي دعاه إلى تأليف الكتاب: "**هذا بَحث جَمع من تاريخ الجهمية والمعتزلة ما يَحِقُّ أن يأخذ نفسه بتحققه من أنعم عليه بشرف المنزلة، وفضل بالأدب والعلم، والأخذ من الفنون بِسَهم، دعاني**

---

[1] - الملل والنحل للشهرستاني: 14/1.

إلى العناية به ما رأيت، لما أَفْضَت بنا النوبة في قراءة صحيح البخاري إلى "كتاب التوحيد والرَّد على الجهمية"، أن كلام الشراح عليه موجز، وأن ليس في الأيدي كتاب جمع تاريخهم وأحرز، جَمعتُ ما تيسر من شؤونهم، ثم أشفعته بطرف من أخبار المعتزلة لتوافق الفريقين في معظم المسائل المعروفة عنهم، وفي تلقيب كل غالبا بلقب الأخرى"[1].

وقال أيضا: "قد يُظن إنا نريد الكلام على الجَهمية والمعتزلة من جهة عقائدهم ومحاكمتهم فيما لها وما عليها، كلا! فقد حكاها أرباب المقالات والمصنفون في الملل والنحل، ما بين عادٍّ لها فحسب، وما بين عادٍّ ورَاد.. في مؤلفات لا يبلغها الإحصاء، لا سيما المُطولات منها"[2].

وعليه، فإن ما وَرد في هذا الكتاب من الإشارة إلى جُمل من عقائد الجهمية والمعتزلة، إنما جاء تتميما للمقصد الرئيس، وهو "سرد ما أورده المؤرخون من الحوادث التاريخية والوقائع التي جَرت من جرائهم"[3].

والحقُّ، أنَّ الهدف من تأليف كتاب "تاريخ الجهمية والمعتزلة" لم يكن مجرد تَعَرُّف شأن هاتين الفرقتين من الوِجهة التاريخية فحسب، وإنما الاعتناء كذلك بتصحيح بعض الأغاليط التي يَتولى خصومهم نشرها وإذاعتها.. وهو الغرض الذي سنبينه في الفقرة التالية.

رابعـا – وظيفة التَّقويـم والتصحيح:

إنَّ مما يُلاحظ على بعض المصنفين في هذا العلم، استعمالهم الأغاليط في حق خصومهم ومخالفيهم، فَيَنسبون إليهم مقالات لم يقولوها وآراء لم يلتزموها، لكنهم، في مواضع أخرى، يبذلون الجهد ويستفرغون الوسع في تصحيح بعض الأخطاء ورَدِّ بعض الأقوال المنسوبة لبعض الفرق مما لا يُعد من مقالاتها وعقائدها.

---

[1] - تاريخ الجهمية والمعتزلة لجمال الدين القاسمي: 3.

[2] - المصدر نفسه: 4.

[3] - المصدر نفسه: 5.

ومن الأمثلة الدالة على ذلك: أن البغدادي خَطَّأ غسان الكوفي زعيم فرقة الغسانية، الذي يحكي عن أبي حنيفة مثل مذهبه، ويعده من جملة المرجئة. قال البغدادي: "**وزعم غسان هذا في كتابه أن قوله في هذا الكتاب كقول أبي حنيفة فيه، وهذا غلط منه عليه**".[1]

ولَمَّح الإسفراييني إلى عدم صحة نسبة أبي حنيفة إلى مذهب الغسانية، لأن ما يقوله ليس من جنس ما يقولون، فغسان كان يقول: "الإيمان إقرار بالله ومحبة لله تعالى وتعظيم له، وهو يقبل الزيادة ولا يقبل النقصان، على خلاف ما قاله أبو حنيفة رحمه الله حيث قال: لا يزيد ولا ينقص"[2].

واحتج الشهرستاني لنفي التهمة عن أبي حنيفة بقوله إن الرجل كان معروفا بالمبالغة في العمل والاجتهاد فيه، فكيف يفتي بترك العمل؟![3]

ومما له تعلق بهذه الوظيفة، أن البغدادي انتهى في كتابه "**الفرق بين الفرق**" إلى أن الكعبي غَلَط في نقل مذاهب أصحابه المعتزلة، قال: "وفي هذا الفصل من كلام الكعبي غلط منه على أصحابه من وجوه: منها قوله أن المعتزلة اجتمعت على أن الله تعالى شيء لا كالأشياء، وليست هذه الخاصية لله تعالى وحده عند جميع المعتزلة، فإن الجبائي وابنه أبا هاشم قد قالا: إن كل قدرة محدثة شيء لا كالأشياء، ولم يخصوا ربهم بهذا المدح. ومنها: حكايته عن جميع المعتزلة قولها بأن الله عز وجل خالق الأجسام والأعراض، وقد عُلِم أن الأصم من المعتزلة ينفي الأعراض كلها، وأنَّ المعروف منهم بمعتمر يزعم أن الله تعالى لم يخلق شيئا من الأعراض، وأنَّ ثمامة يزعم أن الأعراض المتولدة لا فاعل لها، فكيف يصح دعواه إجماع المعتزلة على أن الله تعالى لم يخلق شيئا منها، وفيهم من يزعم أن المتولدات أعراض لا فاعل لها، والكعبي مع سائر المعتزلة زعموا أن الله تعالى لم يخلق أعمال العباد، فبان غلط الكعبي في هذا الفصل على أصحابه"[4].

---

1 - الفرق بين الفرق للبغدادي: 179.

2 - التبصير في الدين للإسفراييني: 84.

3 - ينظر: الملل والنحل للشهرستاني: 141/1.

4 - الفرق بين الفرق لأبي منصور البغدادي: 105، 106.

وغلَّطه البغدادي في أمور أخرى سوى ما ذكرنا، منها دعواه "إجماع المعتزلة على أن العباد يفعلون أفاعيلهم بالقدرة التي خلقها الله تعالى فيهم"[1]، وهي دعوى غير صحيحة "لأن معمرا منهم زعم أن القدرة فعل الجسم القادر بها، وليست من فعل الله تعالى، والأصم منهم ينفي وجود القدرة، لأنه ينفي الأعراض كلها"[2]. ومنها أيضا: دعواه إجماعهم على أن الله تعالى لا يغفر لمرتكبي الكبائر من غير توبة منهم، فهذا غلط منه عليهم، لأن محمد بن شبيب البصري، والصالحي، والخالدي، وهؤلاء من شيوخ المعتزلة قد أجازوا من الله تعالى مغفرة ذنوبهم من غير توبة[3].

المبحث الثاني: المقدمات مدخلا لتقويم العلم

مرَّ بنا آنفا، أنَّ من أهم وظائف هذا العلم، ومن أعزِّ مقاصده، تصحيح بعض الأقاويل التي تُنسب لبعض الفرق زورا وكذبا، وبيان بعض المعايب التي وَقعت في كُتب من صَنَّفوا فيه، طمعا في تقويمها ورغبة في تسديدها، حتى تُقدم مقالات الفرق ومذاهبها كما يُحب أصحابها أن تقدم. لذا فإن بعض المصنفين في هذا العلم، لم يقتحموا غمار التصنيف فيه حتى نَظروا في الكتب السابقة، وقدَّموا تقويما دقيقا لها. ومن هؤلاء أبو الحسن الأشعري، فقد ذكر في مقدمة كتابه: "مقالات الإسلاميين"، أهم العيوب التي وقع فيها المصنفون في هذا العلم، وهي: التَّقصير في الحكاية، والغَلط في نقل أقوال المخالفين، وتَعَمُّد الحِكاية عنهم إرادة التَّشنيع عليهم، وتَرك التقصي في الرواية، وجَعل لازم المذهب مذهبا..[4].

ويَظهر هذا البُعد التقويمي واضحا عند ابن حزم أيضا، حيث أشار في مقدمة كتابه "الفصل في الملل والأهواء والنحل" إلى أنَّ الناس كتبوا في هذا العلم كتبا كثيرة جدا، ثم شَرع يذكر العيوب التي وقع فيها

---

[1] - الفرق بين الفرق، 106.

[2] - المصدر نفسه.

[3] - المصدر نفسه.

[4] - مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين لأبي الحسن الأشعري: 33.

هؤلاء، ومنها: الإطالة، واستعمال الأغاليط، والشَّغب على الخصوم، والاختصار المخل، والإعراض عن قَوِّي معارضات أصحاب المقالات..[1].

وسنخصص الفقرات الآتية لبيان بعض العيوب التي أشار إليها المصنفون في مقدمات كتبهم، ومنها:

أولا – التَّوسع في تعديد الفِرق دون استناد إلى قانون أو أصل:

إنَّ للمصنفين في الفِرق طُرقا في تعديد الفِرق الإسلامية لا على قانون يَستند إلى أصل ونص، فلستَ تجد بينهم مُصنفين مُتَّفقين على منهج واحد في تعديد هذه الفرق، إذ هم يجعلون كل من تميز بمقالة في مسألة واحدة، صاحب مقالة، وبهذا فإن أعداد المقالات لا تكاد تخرج عن الحصر والعد[2].

ولعلَّ ما أَوقعهم في التَّوسع في تشقيق الفِرق وتشعيبها، زيادة على ما ذكرناه من تقصيرهم في تحرير الضَّابط الذي يُمكن أن يُرجع إليه عند التقسيم، اعتمادهم على حديث الافتراق المشهور، مما أدى بهم إلى التَّكلف في تعديد الفِرَق حتى تصل إلى العدد المذكور فيه، كما صَنع البغدادي في "**الفَرقِ بين الفِرق**"، والإسفرايني في "**التَّبصير في الدين**"، والشهرستاني في "**الملل والنِّحل**".

ولا يُفهم من هذا أن الذين لم يعتمدوا على هذا الحديث، قد سَلِموا من هذا العيب، فكلهم إلاَّ تَحِلَّة القَسَم، تكلفوا العَدَّ وتوسعوا في التفريق والتشعيب على غير ضابط منصوص عليه.

لقد حاول الشهرستاني أن يُعالِج هذا العيب، فاقترح في مقدمة كتابه "**الملل والنحل**"، قانونا لضبط الفِرق يَقوم على أربع قواعد، هي:

"**القاعدة الأولى:** الصِّفات والتوحيد فيها. وهي تشتمل على مسائل: الصفات الأزلية، إثباتا عند البعض، ونفيا عند آخرين. وبيان صفات الذات، وصفات الفعل، وما يجب لله تعالى، وما يجوز عليه، وما يستحيل, وفيها الخلاف بين الأشعرية، والكرامية، والمجسمة، والمعتزلة.

---

[1] - الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم: 9/1.

[2] - الملل والنحل للشهرستاني: 12/1.

القاعدة الثانية: القَدَر والعدل فيه، وهي تشتمل على مسائل: القضاء، والقَدَر، والجبَر والكَسب، وإرادة الخير والشر، والمقدور، والمعلوم؛ إثباتا عند البعض، ونفيا عند آخرين. وفيها الخلاف بين: القَدرية، والنّجارية، والجَبَرية، والأشعرية، والكَرَّامية.

القاعدة الثالثة: الوعد، والوعيد، والأسماء، والأحكام. وهي تشتمل على مسائل الإيمان، والتوبة، والوعيد، والإرجاء، والتكفير، والتضليل؛ إثباتا على وجه عند البعض، ونفيا عند آخرين. وفيها الخلاف بين المرجئة، والوعيدية، والمعتزلة، والأشعرية، والكَرَّامية.

القاعدة الرابعة: السَّمع والعقل، والرسالة، والإمامة. وتشتمل على مسائل: التحسين والتقبيح، والصلاح والأصلح، واللُّطف، والعصمة في النبوة، وشرائط الإمامة، نصًّا عند البعض، وإجماعا عند آخرين. وكيفية انتقالها على مذهب من قال بالنَّص، وكيفية إثباتها على مذهب من قال بالإجماع. والخلاف فيها بين الشيعة، والخوارج، والمعتزلة والكَرَّامية، والأشعرية[1].

وطريقة إعمال هذا القانون، أن من انفرد من أئمة الأمة بمقالة من هذه القاعدة، عُدَّت مقالته مذهبا وجماعته فرقة. أما إن انفرد واحد منهم بمسألة فلا تجعل مقالته مذهبا وجماعته فِرقة، وإنما يُدرج تحت واحد ممن وافق سواها مقالته، ثم تُرد باقي مقالاته إلى الفروع التي لا تُعد مذهبا مفردا؛ فلا تذهب المقالات إلى غير نهاية. فيتحصل من تطبيق هذا القانون حصر كبار الفِرق الإسلامية في أربع: القَدرية، والصِّفَاتِية، والخوارج، والشيعة.. ثم يَتركب بعضها مع بعض، ويَتشعب عن كل فِرقة أصناف، فتصل إلى ثلاث وسبعين فرقة[2].

لا شك أن هذا القانون، يُفيد الباحث في تكوين تصور دقيق عن الفِرق الكبار وما يَتفرع عنها، كما أنه يُساعد في ضبط أصولها وأمهات المسائل التي اتفقت أو اختلفت فيها، لكن الملاحظ أنَّ صاحبه، أي الشهرستاني، لم يتخلص من سُلطة العدد المذكور في حديث الافتراق، مما أوقعه هو الآخر في ما أراد الفرار منه، وهو التَّكلف في عدِّ الفرق وتقسيمها.

---

[1] - الملل والنحل للشهرستاني: 12/1، 13.

[2] - المصدر نفسه: 13/1.

ثانيا – الإكثار الممل والاختصار المخل:

أطال بعض المؤلفين في عرض مقالات الفِرق، وأسهبوا في ذكر مذاهبها، فأوقعهم ذلك في التَّكرار والإملال، بينما قصر البعض واختصر، فأخل بالمطلوب، ولم يوف المقالات حقها.

قال ابن حزم واصفا بعض مصنفات هذا العلم: **"فإن كثيرا من الناس، كتبوا في افتراق الناس في دياناتهم ومقالاتهم كتبا كثيرة جدا، فبعض أطال وأسهب، وأكثر وهجر، واستعمل الأغاليط والشغب، فكان ذلك شاغلا عن الفهم، قاطعا دون العلم، وبعض أحذف وقصر، وقلل واختصر، وأضرب عن كثير من قَوِّي مُعارضات أصحاب المقالات"**[1].

ومن أعراض الإكثار الملاحظ في مصنفات هؤلاء، تكرارهم لكثير من مقالات الفِرق، فتجد بعضهم يتكلم عن القَدرية في موضع، ثم يُعيد الكلام عنهم في موضع آخر.. وسبب ذلك أنهم زاوجوا في ترتيب المقالات بين طريقين: أحدهما: أنهم وضعوا المسائل أصولا. ثم أوردوا في كل مسألة مذهب طائفة طائفة، وفرقة فرقة. والثاني: أنهم وضعوا الرجال وأصحاب المقالات أصولا، ثم أوردوا مذاهبهم، في كل مسألة مسألة.[2]

إنَّ المزاوجة بين المنهجين أوقعت بعض المؤلفين في الإكثار والتّكرار المفضي إلى الإملال أحيانا، ولعل المثال الذي يُوضح هذا العيب، ما وقع فيه الأشعري عند عرضه لبعض آراء الفرق، حيث تكرر عنده ذكر آراء بعض رؤوس الفرق في أكثر من موضع، وتفرقت آراء بعض الفرق في أكثر من مبحث.

لقد استفاد اللاحقون من أخطاء السابقين وعيوبهم، فحاولوا رتق هذا الفتق، فسلكوا مسلك الاختصار المعتدل المصون من الإملال والإكثار.

قال الاسفرايني في مقدمة كتابه "التبصير في الدين": **"وذكرت في كل باب ما يقتضيه شرطه على حد الاختصار والاعتدال، مصونا من الإملال والإكثار"**[3].

---

[1] - المصدر نفسه: 9/1.

[2] - المصدر نفسه: 14/1.

[3] - التبصير في الدين للإسفرايني: 16.

ثالثا – استعمال الأغاليط في حق الخصوم والمخالفين:

ألمعنا حين حديثنا عن وظيفة التَّصحيح، إلى أن بعض من صَنَّف في هذا العلم جانب العدل والإنصاف، فطفق ينشر الأغاليط في حق خصومه ومخالفيه، عن قصد أو عن غير قصد.

وأسباب انتشار هذه الأغاليط في كُتب المقالات كثيرة، منها اعتماد المؤلفين على مصدر واحد، يَنقلون منه وينسجون على منواله، فإذا وقع الخطأ في الأصل تكرر عند الناقل عنه، وهكذا يصير الغلط حقا وصوابا، ويُصبح من جملة مقالة الفرقة، تحاسب عليه وتحاكم بسببه!!

وقد نبَّه ابن تيمية إلى هذا في كتابه "منهاج السنة"، قائلا: **"ما يَنقله الشهرستاني وأمثاله من المصنفين في الملل والنِّحل، عامته مما ينقله بعضهم عن بعض، وكثير من ذلك لم يُحرر فيه أقوال المنقول عنهم، ولم يَذكر الإسناد في عامة ما ينقله، بل هو يَنقل من كتب من صنف المقالات قبله"**[1].

وإلى نحو هذا أشار الفخر الرازي في **"مناظرات بلاد ما وراء النهر"**، لما ذكر أنَّ الخلل الذي وقع في كتاب الشهرستاني إنما يرجع إلى نقله من كتاب البغدادي، فكرر نفس الأغاليط التي وقع فيها هذا الأخير. قال: **"دخل المسعودي رحمه الله عليَّ يوما آخر، وكان في غاية الفرح والسرور، فسألته عن سبب ذلك الفرح، فقال: وجدت كتبا نفيسة فاشتريتها، فحصل هذا الفرح لهذا السبب، فقلت: وما تلك الكتب؟ فذكر كثيرا منها، إلى أن ذكر كتاب "الملل والنحل" للشهرستاني. فقلت: نعم، إنه كتاب حكى فيه مذاهب العالَم بزعمه، إلا أنه غير معتمد عليه، لأنه نقل المذاهب الإسلامية من الكتاب المسمى "الفَرق بين الفِرق" من تصانيف الأستاذ أبي منصور البغدادي، وهذا الأستاذ كان شديد التَّعصب على المخالفين، ولا يكاد يَنقل مذهبهم على الوجه الصحيح، ثم إنَّ الشهرستاني نقل مذاهب الفرق الإسلامية من ذلك الكتاب، ولهذا السبب وقع الخلل في نقل هذه المذاهب"**[2].

---

[1] - منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية لابن تيمية: 301/6.

[2] - مناظرات فخر الدين الرازي في بلاد ما وراء النهر: 39، 40.

ومن أسباب ذلك أيضا، إرادة التشنيع على الخصوم، وذلك بنشر المعايب والأخطاء عنهم، وقد ذكر ذلك ابن حزم في مقدمة "**الفصل**"، حيث أجرى تقويما مختصرا للمصنفات التي أُلفت في هذا العلم، حاصلُه: أنَّ كثيرا من الناس كَتبوا في افتراق الناس في دياناتهم ومقالاتهم كتبا كثيرة، غير أن بعضهم استعمل الأغاليط والشغب، فجانب بذلك فضيلة الإنصاف، وتنكَّب طريق الحق.

ومن مداخل الغلط أيضا، التَساهل في الحكاية والنَّقل، وقد أشار الأشعري إلى ذلك في مقدمة كتابه: "**مقالات الإسلاميين**"، حيث ذَكر أنَّ بعض المصنفين وقعوا في آفتين لهما تَعَلُّق بحكاية الأقوال ونقلها، وهما: التقصير في حكاية المقالات وتعمد الكذب في نقلها[1].

ومن أمثلة التَّساهل في النقل والحكاية في هذه المصنفات، ما ذكره ابن السبكي في "**طبقات الشافعية الكبرى**"، لما اتهم ابن حزم بنقل معتقد الأشاعرة عن الكذابين، دون أن يُكلف نفسه عناء التثبت والتحقيق، فشَرع في التشنيع عليهم والغض منهم ونسبتهم إلى البدعة والضلال، قال ابن السبكي: "**وهذا ابن حزم، رجل جريء بلسانه، مُتسرع إلى النَّقل بمجرد ظنه، هاجم على أئمة الإسلام بألفاظه، وكتابه هذا (الملل والنحل) من شرِّ الكتب، وما برح المحققون من أصحابنا ينهون عن النظر فيه لما فيه من الإزراء بأهل السنة، ونسبة الأقوال السخيفة إليهم من غير تثبت عنهم، والتَّشنيع عليهم بما لم يقولوه. وقد أفرط في كتابه هذا في الغَضِّ من شيخ السنة أبي الحسن الأشعري، وكاد يُصرح بتكفيره في غير موضع، وصَرَّح بنسبته إلى البدعة في كثير من المواضع، وما هو عنده إلا كواحد من المبتدعة، والذي تحققته بعد البحث الشديد أنه لا يَعْرِفه، ولا بلغه بالنقل الصحيح معتقده، وإنما بلغته عنه أقوال نقلها الكاذبون عليه فصدَّقها بمجرد سماعه إياها، ثم لم يكتف بالتصديق بمجرد السماع حتى أخذ يشنع**"[2].

قد يكون في كلام ابن السبكي شيء من المبالغة والقسوة، إذ من المبالغة أن يُوصف كتاب ابن حزم بكونه شرّ الكُتب!! غير أن في كلامه بعض الصواب، ذلك أن ابن حزم تسرع كثيرا في نقل مذهب الأشاعرة، ونَسب إليهم أقوالا لم يقولوها، وألزمهم مقالات لم يلتزموها.

---

[1] - مقالات الإسلاميين للأشعري: 33.

[2] - طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: 90/1.

رابعا – الشِّدة والقَسوة على المخالفين:

بالغ بعض المصنفين في نَعت خُصومهم بأشنع النعوت ووصفهم بأحطِّ الأوصاف، وعَيْنُ الناظر في مُقدمات كتبهم لا يمكن أن تخطئ هذا الملمح، فقد كان بعضهم يَصف مقالات الفرق بالفضائح والقبائح وغيرها من الأوصاف الشنيعة. ومن المصنفات التي تظهر فيها الشدة والقسوة والتعصب: كتاب "**الفَرق بين الفِرق**" للبغدادي، وكتاب "**التَّبصير في الدين**" للإسفرايني، وكتاب "**الملل والنحل**" للشهرستاني.. غير أن الأخير ألطف لهجة من الأولين.

ولأجل أن نبين أن مضامين هذه الكتب التي ذكرناها، جاءت مصداقا لمقدماتها، نذكر على سبيل التمثيل، أقوال البغدادي في بعض مخالفيه من المعتزلة كما جاءت في كتابه: "**الفَرق بين الفِرق**".

قال البغدادي في معرض حديثه عن النَظَّام المعتزلي: "**.. والمعتزلة يُموِّهون على الأغمار بِدِينه، ويُوهِمون أنه كان نَظَّاما للكلام المنثور والشِّعر الموزون، وإنما كان يَنظم الخرز في سوق البصرة، ولأجل ذلك قيل له (النظّام). وكان في زمان شبابه قد عاشر قوما من الثَّنَوية، وقوما من السُّمنية القائلين بتكافؤ الأدلة، وخالط بعد كِبره قوما من ملحدة الفلاسفة، ثم خالط هشام بن الحكم الرافضي فأخذ عن هشام وعن ملحدة الفلاسفة...**"[1].

وقال عن الجاحظ: "**ولو عَرفوا [أتباعه] جهالاته في ضلالاته لاستغفروا الله تعالى من تسميتهم إياه إنسانا، فضلاً عن أن ينسبوا إليه إحساناً**"[2]. ثم قال مستشهداً بالشعر:

لو يُمسخ الخنزير مسخا ثانيا ... ما كان إلا دون قُبح الجاحظ

رجل ينوب عن الجحيم بنفسه ... وهو القذى في كل طرْف لاحِظِ[3]

وقال عن عمرو بن عبيد زعيم فرقة "العمروية" من فرق المعتزلة: "**عمرو بن عبيد بن باب مولى تميم، وكان جَدُّه من سَبْي كابل، وما ظهرت البدع والضلالات في الأديان إلا من أبناء السبايا!**"[1].

---

[1] - الفرق بين الفرق للبغدادي: 120.

[2] - المصدر نفسه: 154.

[3] - المصدر نفسه: 157.

وقال عن ثمامة بن الأشرس: "**كان يُحَرِّم السَّبْي، لأن المَسْبِي عنده ما عصى ربه إذا لم يعرفه، وإنما العاصي عنده من عرف ربه بالضرورة ثم جحده أو عصاه"**. ثم قال: "**وفي هذا إقرار منه على نفسه بأنه ولد زنى، لأنه كان من الموالي، وكانت أمه مسبية، ووطء من لا يجوز سبيها على حكم السبي الحرام زنى، والمولود منه ولد زنى، فبدعة ثمامة على هذا التقدير لائق بنسبه!!"**[2].

إنَّ النصوص التي سُقناها تدل على أنَّ البغدادي، جانب العدل وتَنَكَّب الإنصاف في عرضه لبعض مقالات مخالفيه، فجاء كتابه مليئا بالقذف والطَّعن في أعراض الناس وأنسابهم.

ولقد حاول الكوثري أن يلتمس له المعاذير، فبرَّر قسوته تلك، برغبته في ترصين السياج حول معتقد أهل الحق في زمن استفحل فيه أهل الزيغ والضلال[3]، إلا أن هذا العذر في تقديرنا غير سديد، لأن تحصين عقائد المسلمين لا يكون بالقذف في الأنساب والطعن في الأعراض!!

خامسا – تكفير المخالفين ورميهم بالزندقة والنفاق:

أشرنا فيما مضى إلى أنّ من مؤرخي الفرق من بالغ في وصف خصومه بأبشع الأوصاف وأقبح النعوت، وقد انتهى الأمر ببعضهم إلى تفسيقهم ورميهم بالكفر والزندقة والنفاق.

ومن أمثلة ذلك ما جاء في "**التنبيه والرد**" للملطي، وهو يتكلم عن معتزلة البصرة، ويقرر أن بعضهم مال عن الاعتزال ودخل في الكفر. قال: ".. ثم خرج من تحت يد النظام بعد أن صنف كتبا كثيرة الجاحظُ، وصنَّف كتبا، وكان صاحب تصنيف، ولم يكن صاحب جدل، وأخرج هشامٌ عبادَ بن سليمان، وكان أحد المتكلمين فملأ الأرض كتبا وخلافا، وخرج عن حد الاعتزال إلى الكفر والزندقة لحدة نظره، وكثرة تفتيشه"[4].

=

[1] - المصدر نفسه: 110.

[2] - المصدر نفسه: 153.

[3] - مقدمة الكوثري لكتاب التبصير في الدين للإسفراييني: 10، 11.

[4] - التنبيه والرد للملطي: 39.

وقال في موضع آخر: "واعلم أن للمعتزلة من الكلام ما لا أستجيز ذكره، لأنهم قد خرجوا عن أصول الإسلام إلى فروع الكفر"[1].

ومن أمثلة ذلك أيضا، ما ورد في "**التبصير في الدين**"، حيث كان صاحبه الإسفرايني يصف محمد بن كرام بالنفاق والتظاهر بالزهد والعبادة لتمويه العوام وإغرائهم، قال في معرض حديثه عن فرقة الكرامية: "وزعيمهم محمد بن كرام كان من سجستان فنُفي عنها فوقع في غرجستان فاغتر بظاهر عبادته أهل شومين وافشين، وانخدعوا بنفاقه وبايعوه على خرافاته، وخرج معه قوم إلى نيسابور في أيام محمد بن طاهر بن عبد الله بن طاهر فاغتر بما كان يريه من زهده جماعة من أهل السواد فدعاهم إلى بدعته، وأفشى فيهم ضلالاته"[2].

سادسا - جعل لازم المذهب مذهبا:

غالى بعض المصنفين في علم مقالات الفِرق، في الأخذ بلوازم المذاهب، واتخذوها حججا يلزمون بها مخالفيهم، مع أنهم لم يصرحوا بها في كتبهم.

قال أبو الحسن الأشعري في مقدمة كتابه "مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين": "**ورأيت الناس في حكاية ما يَحكون من ذكر المقالات، ويُصنفون في النِّحل والديانات، من بين مُقصِّر فيما يحكيه، وغالط فيما يذكره من قول مخالفيه.. ومن بين من يُضيف إلى قول مخالفيه ما يظن أن الحجة تلزمهم به، وليس هذا سبيل الربانيين، ولا سبيل الفطناء المميزين**"[3].

وهذا الذي ذكره الأشعري وقع كثير منه في مصنفات هذا العلم، من ذلك ما نَسَبه ابن حزم للجهم ولأبي الحسن الأشعري وأصحابهما، من أنهم كانوا يقولون: إنَّ الإيمان هو معرفة الله بالقلب فقط، وأنَّ من أظهر اليهودية والنصرانية أو سائر أنواع الكفر بلسانه وعبادته فإذا عَرف الله تعالى بقلبه فهو مسلم[4].

---

1 - المصدر نفسه: 41.

2 - المصدر نفسه: 93.

3 - مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين للأشعري: 33.

4 - الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم: 106/3.

ومن ذلك أيضا، ما يُنسب لجمهور المعتزلة من إنكار الميزان والصراط وعذاب القبر وغيرها من الأمور السَّمعية. وهذا كله ليس من مذهب القوم، فإن كتبهم وأقوال رؤوسهم تُكَذِّب ذلك، وإنما نشأت هذه الأغاليط من جهة اعتبار ما تؤول إليه الأقوال وما قد يَلزم منها من مذاهب، لو عُرضت على من نُسبت إليه لنَزَّه نفسه عنها وأنكرها أشدَّ الإنكار.

المبحث الثالث: المقدمات مدخلا لتسديد العلم

خصصنا الفقرة السابقة لتقويم بعض المصنفات التي أُلفت في هذا العلم انطلاقا من خطاب المقدمات، وسنحاول الآن أن ننظر في كيف يمكن أن نستفيد مما ذُكر في تسديد هذا العلم، وذلك باقتراح بعض الضوابط والقواعد التي تُفيد في تجاوز بعض ما يَرِد على مصنفاته من عيوب، وتفصيل ذلك في الآتي:

أولا - وُجوب الاعتماد على المصادر الأصلية للفِرق:

أُلفت في هذا العِلم كتب كثيرة كما ذكر ابن حزم في مقدمة "**الفصل**"، غير أن ما وصل إلينا منها قليل جدا، بسبب الضياع الذي لحقها كغيرها من ذخائر التراث الإسلامي، لذلك أصبحت المصادر العامة، ككتب التاريخ مثلا، عمدة الباحثين في هذا الباب، ولا يخفى أنَّ معظم هذه الكتب تَنطلق من خلفيات مذهبية تؤثر في مضامينها ومحتوياتها. وعليه، فإنَّ الباحث الذي يَنْشُد الفهم الصحيح لمقالات الفِرق ويَروم الحكم عليها بالعدل والإنصاف، لا مناص له من الرجوع إلى المصادر الأصلية لهذه الفِرق إن وجدت، وإذ تعذر ذلك عليه رجع إلى كتب العلماء المعروفين بالتحقيق والإنصاف.

قال جمال الدين القاسمي مبينا هذا الضابط: "**أرى من واجب كل من يُؤرخ مذهب قوم، وكل من يُناقش فِرقة ما في مذهبها، أن يَنقل آراءها عن كتب علمائها الثِّقات، ويَقوم بالعزو إلى مآخذها ومصادرها لتكون النفس في طمأنينة مما يريبها إن لم يعن بهذا الواجب، هذا كله إذا أمكن الظفر بكتبها نفسها، وآرائها**

التي دونتها رجالها، وإلا فعلى النَّهم بتعرف الحقائق أن يأثر عن كتب الأئمة المحققين ما أثروه، ويبني على ما بنوه، مع التَّحري والتيقظ، وما على باذل جهده ملام"[1].

ثانيا – فحص أسانيد الروايات والأقاويل:

ذكرنا آنفا، أنَّ المصنفين في الفِرق، لم يحرروا أقوال من نقلوا عنهم هذه المقالات، ولم يذكروا الإسناد في عامة ما يَحكونه منها، لحصل من ذلك أن نَسبوا لبعض الفِرق مقالات ليست من جملة مقالاتها.

والضابط الذي يُمكن أن يَعصم الباحث من الخطأ في هذا الباب، هو التثبت في الروايات، وتبين سقيمها من صحيحها، وقويها من ضعيفها، ولا يكون ذلك إلا بفحص الأسانيد وتدقيق النظر فيها. فلا ينبغي على من يخوض في هذا الباب أن يعتبر بقيل وقال دون سند صحيح، وهذه القاعدة يجب أن تُتخذ دستورا، وأمرا عاما في كل ما يُؤثر ويُنقل.

وأصل هذه القاعدة مما نبه عليه أئمة الرواية، إذ لم يقبلوا الأثر إلا بعد معرفة راويه وضبطه وثقته وعدالته، ودليل هذا الأصل من القرآن الكريم: قوله تعالى: ﴿**وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا**﴾ [سورة الإسراء، آية 36] ، وقوله تعالى: ﴿**قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ**﴾ [سورة النمل، آية 64].

ثالثا – عدم التسرع في تكفير المخالفين بمجرد الشبه أو التأويلات:

إنَّ النزوع إلى التكفير وإطلاق عبارات التفسيق والتبديع في حق المخالفين واضح في كثير من مصنفات هذا العلم، وقد أوردنا بعض النقول من كتاب "**الفَرق بين الفِرق**" لأبي منصور البغدادي، والتي تدل على استسهاله للتكفير بمجرد الشُّبه، ولعل ما ذكرناه كاف في الدلالة على مرادنا.

ولا نقصد هنا أبدا ما تُرمى به بعض الفِرق التي تَنتسب إلى الإسلام وهي ليست منه، كالسبئية الذين غالوا في علي رضي الله عنه، وزعموا أنه كان إلها، وكالخَطَّابية الذين يزعمون أن الأئمة كانوا آلهة.. فهذه الفِرق

[1] - تاريخ الجهمية والمعتزلة للقاسمي: 30.

لم يختلفوا في أن آراءها مخالفة لمعتقدات الأمة الثَّابتة بالنصوص القطعية الصريحة، وإنما قصدنا تكفير تلك الفِرق التي ابتدعت نظريات جديدة مخالفة لما عليه جمهور المسلمين بسبب ركونها إلى التأويل.

إنَّ الذي ينبغي أن يميل إليه الخائض في هذا المعترك الخطير، الاحتراز من التكفير، وعدم التسرع في تكفير المتأولة والمجتهدين الذي أدى بهم اجتهادهم إلى الخطأ في بعض القضايا العقدية التي لا تصل إلى مرتبة الأصول الكلية. وليكن شعاره: أن الخطأ في إبقاء ألف كافر أهون من الخطأ في إفناء مسلم واحد. ثم إنَّ عليه أن يَستحضر، قبل ذلك وبعده، النُصوص النّاهية عن تكفير المسلم أخاه المسلم، منها قوله تعالى: ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ فَمَنَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوا إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [سورة النساء، آية 94]. ومنها ما رواه أبو ذر أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «**لا يَرمي الرجل رجلا بالفسوق ولا يرميه بالكفر، إلا ارتدت عليه إن لم يكن صاحبه كذلك**».[1] وما رواه عبد الله بن عمر عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: «**أيما رجل قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما**»[2].

لقد اجتهد أبو الحسن الأشعري في تطبيق هذه القاعدة الذهبية في كتابه: "**مقالات الإسلاميين**"، كما تَبيَّن من عنوان الكتاب، ومما قرره في مستهله من أن المسلمين اختلفوا في أمور كثيرة غير أن الإسلام يشملهم جميعا ويجمعهم. قال: "**اختلف الناس بعد نبيهم صلى الله عليه وسلم في أشياء كثيرة ضلل فيها بعضهم بعضاً وبرئ بعضهم من بعض فصاروا فرقاً متباينين، وأحزاباً متشتتين، إلا أن الإسلام يجمعهم ويشتمل عليهم**"[3].

خاتمة البحث وتوصياته

[1] - صحيح البخاري: كتاب الأدب، باب ما ينهى عنه من السباب واللعن، رقم: 6045.

[2] - المصدر نفسه: كتاب الأدب، باب من كفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال، رقم: 6104.

[3] - مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري: 34.

عرضنا في هذا البحث بعض وظائف علم مقالات الفرق ومقاصده، معتمدين على ما ذكره بعض المصنفين فيه في مقدمات كتبهم، ومن هذه الوظائف: تقريب عقائد الفرق وبيان أصولها للناس، وبيان المقالات الباطلة وأصول الفرق المائلة عن الحق لتُجتنب أفكارها ونُتقى عقائدها، وليتبين للناس الباطل الذي يجب اجتنابه والحق الذي يلزم اتباعه. وتطرقنا أيضا للعيوب والنقائص التي تسربت إلى كتب هذا العلم، ومنها: التعسف في تعديد الفرق دون استناد إلى قانون، حيث يجعلون كل من انفرد بمقالة في مسألة واحدة صاحب فرقة، واستعمال الأغاليط في حق الخصوم عن قصد أو عن غير قصد، والمبالغة في تبديع المخالفين وتفسيقهم وتكفيرهم، والاعتماد على اللوازم والمآلات في الحكم على الفرق والمذاهب. وقد استطعنا من خلال التنقيب في مصنفات هذا العلم أن نخلص إلى النتائج الآتية:

- أنَّ هذا العلم مفيد جدا في فهم الأفكار التي تسيطر اليوم على فئات غير قليلة من شباب الأمة، كالتكفير والاستهانة بالتكاليف الشرعية بدعوى أن الإيمان يكفي فيه مجرد القول أو المعرفة.

- أن الأفكار عموما لا تموت ولا تبيد، فأفكار كثير من الفرق القديمة ما زالت لها سطوة على نفوس الناس وعقولهم، ففكرة الجبر ما زال لها سلطان على بعض الناس، وكذلك فكرة الإرجاء وفكرة القدر وغيرها. ومنه، فإن ما يذهب إليه بعض الباحثين، من أن دراسة علم المقالات صرفٌ للوقت والجهد من غير طائل، لا يستند إلى أساس مكين.

- أن وظائف هذا العلم تختلف بحسب المصنفات ومناهج المؤلفين، فمن هؤلاء من التزم وصف عقائد الفرق وبيان أصولها دون مناقشة ولا تعقيب، ومنهم من عكف على نقد تلك العقائد ومناقشتها ورد فاسدها، لأجل ذلك فإن الباحث لا يقدر أن يستغني عن كتاب دون آخر من هذه الكتب، إذ هي تقدم مجتمعة صورة دقيقة أو قريبة من الدقة عن هذه الفرق.

- أن العيوب التي سجلناها عن مصنفات علم المقالات، لا تُنقص من قدرها، ولا تزري بمكانتها، فإن فائدتها عظيمة جدا ونفعها عميم، غير أن على الباحث الانتباه إلى تلك العيوب، حتى لا يقع في المحظور وهو الحكم على الفرق والمقالات بالباطل.

- انتهينا من خلال البحث إلى تحرير بعض القواعد والضوابط المنهجية التي تفيد دارس هذا العلم، ومنها: ضرورة الاعتماد في عرض آراء الفرق على مصادرها الأصلية إن وجدت، وإلا رجع إلى كتب

العلماء المعروفين بالتحقيق والإنصاف، وفحص الأقوال والتثبت من الروايات المنسوبة إلى هذه الفرق، وتبيُّن سقيمها من صحيحها، وقويها من ضعيفها، وعدم التسرع في تكفير المخالفين بالشبه واللوازم والتأويلات، لأن الخطأ في إبقاء ألف كافر أهون من الخطأ في إفناء مسلم واحد.

وفي الأخير، نوصي بالآتي:

- إعادة الاعتبار لعلم مقالات الفرق، بإعطائه المكانة اللائقة به ضمن مقررات الدراسة الجامعية، لتتمكن الأجيال الجديدة من طلابنا من فهم التيارات الفكرية والمذاهب العقدية التي هي جزء أصيل من تراثنا الحضاري.

- ضرورة استثمار هذا العلم في فهم التحولات الاجتماعية والثقافية والفكرية التي تموج بها المجتمعات الإسلامية، ذلك أنه من الصعب أن نفهم تلك التحولات إذا نحن لم نفهم الأفكار الماضية والمذاهب السالفة.

- إعادة قراءة المصنفات التي ألفت في هذا العلم، بنفس جديد وبمنهجية جديدة، تقوم على نخلها وتخليتها من العيوب والنقائص التي تسربت إليها، وذلك في ضوء القواعد والضوابط التي حررناها في هذا البحث.

- إنجاز بحوث حول هذه المصادر، تركز على استنباط الآليات المنهجية والقواعد العلمية المفيدة في الذود عن عقائد الملة وتصورها للوجود والحياة والإنسان.

مصادر البحث ومراجعه:

1. **أبجد العلوم** للقنوجي، دار ابن حزم، الطبعة الأولى: 1423 هـ - 2002 م.

2. **التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين** لأبي المظفر الاسفرايني، بعناية محمد زاهد الكوثري، نشر المكتبة الأزهرية للتراث، بدون تاريخ.

3. **الجامع الكبير = سنن الترمذي**، حققه بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م.

4. **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري**، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، المدينة المنورة، الطبعة الأولى: 1422 هـ.

5. **الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية منهم** للبغدادي، دراسة وتحقيق محمد عثمان الخشت، مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع والتصدير، مصر، بدون تاريخ.

6. **الفصل في الملل والأهواء والنحل** لابن حزم، مكتبة الخانجي، القاهرة، بدون تاريخ.

7. **الملل والنحل** للشهرستاني، مؤسسة الحلبي، بدون تاريخ.

8. **تاريخ الجهمية والمعتزلة** لجمال الدين القاسمي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: 1399 هـ - 1979م.

9. **تاريخ الفرق الإسلامية السياسي والديني: الخوارج والمرجئة** لمحمد إبراهيم الفيومي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1423 هـ - 2013 م.

10. **تاريخ الفرق الإسلامية السياسي والديني: شيخ أهل السنة والجماعة الإمام أبو الحسن الأشعري: فحص نقدي لعلم الكلام الإسلامي** لمحمد إبراهيم الفيومي، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى: 2003 م.

11. **تيارات الفكر الإسلامي** لمحمد عمارة، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية: 1418 هـ - 1997 م.

12. **سنن أبي داود**، حققه شعيب الأرنؤوط وآخرون، دار الرسالة العالمية، بدون تاريخ.

13. **طبقات الشافعية الكبرى** للسبكي، حققه محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1413هـ.

14. **مذاهب الإسلاميين** لعبد الرحمن بدوي، دار العلم للملايين، بيروت، 1997 م.

15. **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين** لأبي الحسن الأشعري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، بدون تاريخ.

16. **مناظرات فخر الدين الرازي في بلاد ما وراء النهر،** تحقيق الدكتور فتح الله خليف، دار المشرق، بيروت، بدون تاريخ.

17. **منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية** لابن تيمية، حققه محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى: 1406 هـ - 1986 م.